مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٢)
الإصدار السادس عشر
٢٠٢٤ (١٤-١)

تحديد الاسم في علاقته بالمسمى والتسمية عند ابن السيد البطليوسي النحوي الأندلسي في رسائله في اللغة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. فتيحة النكادي

دكتوراه في التأويلية النحوية، أكاديمية فاس، مكناس الجهوية، المغرب.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أبريل ٢٠٢٤م

الملخص

تهدف هاته المقالة إلى تحديد الاسم في علاقته بالمسمى والتسمية عند ابن السيد البطليوسي النحوي الأندلسي في رسائله في اللغة، وبالتحديد الرسالة الثانية المتعلقة بالفرق بين الاسم والمسمى؛ إذ اتضح أن هاته المسألة متعددة الأبعاد والدلالات انطلاقا من بناء حجاجي استدلالي استلزم التحليل والتعليل وتقديم الأمثلة والشواهد المقتبسة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب.

هذا؛ وقد عرض ابن السيد البطليوسي النحوي الأندلسي مختلف الآراء والمواقف في مسألة الاسم والمسمى؛ الشيء الذي جعل المقالة تقتضي أربعة أوجه؛ وهي على التوالي:

الوجه الأول: الاسم غير المسمى.

الوجه الثاني: الاسم هو المسمى.

الوجه الثالث: المسمى هو التسمية.

الوجه الرابع: يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاسم، والمسمى، والتسمية، والعبارة، والمعبر عنه، التطابق، والتصور.

Abstract

This article aims to delineate the relationship between the noun and the named entity in the writings of Ibn al-Sayyid al-Batalyusi, the Andalusian grammarian, specifically in his treatise on language, particularly the second treatise concerning the distinction between the noun and the named entity. It has become evident that this issue is multidimensional and significant, based on a dialectical and evidential argumentation that necessitates analysis, justification, and the presentation of examples and evidence drawn from the Quran, the noble Prophetic tradition, and Arabic poetry.

In his exposition, Ibn al-Sayyid al-Batalyusi, the Andalusian grammarian, presented various opinions and positions regarding the matter of the noun and the named entity, which

necessitated four aspects in the article, namely:
The first aspect: the unnamed noun.
The second aspect: the noun is the named entity.
The third aspect: the named entity is the designation.
The fourth aspect: the same entity can be named on one side and designated on the other.
Keywords: Noun, named entity, designation, expression, referent, correspondence, conceptualization**.**

*** مقدمة**

تعد مقولة الاسم والمسمى من المقولات الإشكالية التي تناولها معظم النحويين والمتكلمين والمناطقة بالدراسة والبحث والمناقشة، وكل فريق أدلى بدلوه بما يراه مناسبا عقلا ومنطقا، وبما يتناسب مع المرجعيات الفكرية والعقدية والفلسفية والمذهبية. وبما أن الأمر في هاته المقالة ينصب على مذهب ابن السيد البطليوسي في هاته الإشكالية المعرفية اللغوية الذي خصص رسالة علمية للنظر في مظاهر التباين والتوافق بين الاسم والمسمى، وقد تعرض لهاته المسألة في سياق سؤال وجه إليه بإلحاح للإدلاء بدلوه في تلك القضية الشائكة التي كثر فيها الرفض والقبول.

وقد اقتضى البحث في مسألة الاسم والمسمى والعلاقة بينهما عند ابن السيد البطليوسي أربعة أوجه: –

١– الوجه الأول: الاسم غير المسمى.

٢– الوجه الثاني: الاسم هو المسمى.

٣– الوجه الثالث: المسمى هو التسمية.

٤– الوجه الرابع: يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى.

لكن قبل ذلك يجدر تحديد أوجه تلك الإشكالية لغة واصطلاحا، والانفتاح في الوقت نفسه على بعض الدراسات السابقة التي تعرضت لتلك الإشكالية، والعمل في الوقت نفسه على وضعها في سياقها المناسب بالاطلاع على مواقف النحاة فيها.

*** العلاقة بين الاسم والمسمى والتسمية**

ينتمي هذا الثالوث السيميائي إلى الجذر اللغوي (وسم)؛ فالاسم بمثابة السمة والعلامة توضع على الشيء لتميزه عن غيره ويعرف بها، لذلك يدل الاسم في لسان العرب على العلامة حيث جاء فيه ما يلي: واسم الشيء وسمه وسمه وسمه وسماه: علامته.[١] وجاء في القاموس المحيط (اسم الشيء وسمه وسماه، وسماه — مثلثتين– علامته).[٢] بينما يراد بالاسم اصطلاحا: ما دل على معنى في نفسه غير متعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، واللفظ الدال على معنى مفرد دلالة إشارة دون الإفادة.

١ - ابن منظور، لسان العرب، (سمو). دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، بيروت ، ١٩٩٣.

٢ - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (سمو). ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، ط٤، دار عالم الكتب، ١٩٩٦م.

[٣] فإذا كان الاسم يتحدد لغة واصطلاحا بكونه علامة ولفظا دالا على معنى مفرد مستقل غير متعرض ببنيته وشكله للزمان؛ فكيف يتحدد المسمى والتسمية؟

يتحدد المسمى لغة بكونه اسم مفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أصول سمى تسمية؛ فهو مسمى وهو ما وقع عليه الاسم. واصطلاحا (ذات الشيء الذي وضع الاسم بإزائه، أو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه).[٤] أما التسمية فتتحدد لغة بكونها مصدر الفعل غير الثلاثي سمى تسمية : أطلق اسما. واصطلاحا: وضع الاسم للمعنى، أو إعطاء اسم أو صفة لمسمى معين، وجعل ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى، أو جعل ذلك اللفظ المعين معرفا لماهية ذلك الشيء.[٥]

أما بخصوص الدراسات السابقة في الموضوع؛ يمكن استحضار الدكتور محمد السراقبي الذي ألف كتابه الموسوم بثلاثية الاسم والمسمى والتسمية في الدرس اللغوي قديمه وحديثه، نشر مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب سنة ٢٠٢٠م. لكنني لم أعثر عليه. ولكن في الوقت ذاته وجدت له مقالة بعنوان: التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، ولقد صنف الآراء والمذاهب في المسألة بخصوص المتكلمين كما يلي :[٦]حيث ذهب الاتجاه الأول إلى أن الاسم عين المسمى: وبه قال أكثر المنتسبين إلى السنة، ومنهم : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤ه) ومحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤ه) وأبو القاسم الطبري: (ت ٣٥٠ه) وهبة الله اللالكائي،: (ت٤١٨ه)و ابن فورك (ت٤٠٦ه) والحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦ه) وابن عطية(ت٥٤١ه)و الباقلاني (ت٤٠٢ه) وهو أحد قولين قال بهما أصحاب أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٠ه)، وإليه ذهبت الحشوية والكرامية. وهؤلاء ينطلقون من الاعتقاد بالتطابق بين الدال والمدلول ويعتبرون أن الاسم نفس المسمى،[٧] وأرادوا بالمسمى ما وضع الاسم بإزائه.[٨]وحجة أولئك قوله تعالى (سبح اسم ربك الأعلى) الأعلى: والمسبح هو ذات الله لا ألفاظ الذاكرين، فاسم الله هو الله. وقوله تعالى أيضا (تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام) الرحمان والمتبارك هو الله سبحانه وتعالى. وقوله تعالى: (ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها) يوسف والمعبود –هنا— ذوات المسميات لا الأفاظ الدالة عليها. [٩]

---

٣ -علي بن عقيل البغدادي، الواضح في اصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
٤ -أبو علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.
٥ - بو علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.
٦ - وليد مهد السراقبي، التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، مجلة جامعة قطر للتراث، العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٥م.صص: ٨٢-٨٣.
٧ - وليد مهد السراقبي، التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، مجلة جامعة قطر للتراث، العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٥م.ص٨٣.
٨ -أبو علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.
٩ - وليد مهد السراقبي، التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، مجلة جامعة قطر للتراث، العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٥م.ص٨٣.

أما الاتجاه الثاني[١٠]: فقد ذهب إلى أن الاسم غير المسمى. وهو رأي الجهمية، والمعتزلة، وكثير من الزيدية، وبه قال ابن حزم الأندلسي. والقائلون بهذا الرأي يعدون المسمى ما يطلق عليه الاسم ويعتبرون المدلول أعم من المطابقي، فمدلول الخالق الخلق، والخلق غير ذات الخالق.[١١] وحجة هؤلاء قوله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) الأعراف وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن لله تسعة وتسعين اسما) فلو كان الاسم هو المسمى لكان مؤدى الآية والحديث الحكم بتعدد الآلهة .

وإذا عدنا إلى الوراء، ووضعنا تلك الإشكالية في سياقها التاريخي نجد –على سبيل المثال – أن تلك الإشكالية السيميائية قد شغلت جل النحاة واستهوتهم للخوض فيها بدءا بسيبويه إيمانا منه بأنه لا يمكن تشييد أنظمة نحوية للغة العربية دون الفصل في ثنائيتها الدالية المدلولية؛ باعتبار النحو خطابا وصفيا حول اللغة؛ فهو صناعة لفظية شكلية من أجل تعقيل وتعقل اللغة بشكل صحيح وسليم على مستوى السلوك اللغوي. حيث يعتبر سيبويه أول نحوي فصل فصلا قاطعا بين الاسم والمسمى وغاير بينهما مغايرة تستجيب لطبيعة نظام النحو ولخصائص اللغة اللفظية والشكلية؛ فهو ينص صراحة على أن الفعل فأمثلة، أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[١٢]. فالنحو يخضع في جوهره إلى قانون الحركة والسكون؛ وبالتالي الألفاظ هي التي تتحرك في الجملة و تسكن وليس الأشياء والمسميات[١٣].

كما نجد من بين النحاة الذين دشنوا خطابا علميا جادا حولها ونافوا بين الاسم والمسمى النحوي الزجاجي؛ حيث يقول: وإنما نريد بالاسم معنى استحقاقه التسمية (...) ولذلك غلط قوم فتوهموا أن الاسم هو المسمى. [١٤] . ومن بين النماذج الأخرى نجد الزمخشري الذي يستند إلى عرضية الاسم لتبرير عدم استقلالية المصادر بالوجود قائلا عنها: هي التي لا تنفصل بالوجود من حيث كانت أعراضا والعرض لا يقوم بنفسه.[١٥] بل يعتمد البعض منهم مسلكا حجاجيا آخر للاستدلال على غيرية الاسم للمسمى وهو الإضافة ويتلخص ذلك في أن: إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة، التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه. [١٦]ولهذا جوز الزمخشري إضافة المسمى إلى اسمه ؛ حيث يقول : وقد أضيف المسمى إلى اسمه ، نحو قولهم لقيته ذات مرة .... [١٧] . كما أن ابن يعيش بدوره باعتباره شارحا لمفصل الزمخشري لن يترك الفرصة تمر دون أن ينص ويقر مباشرة بغيرية الاسم للمسمى كما يلي: اعلم أنهم أضافوا المسمى إلى الاسم (...) وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمى إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . [١٨].

---

١٠ - وليد محمد السراقبي، التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، مجلة جامعة قطر للتراث، العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٥م.ص٨٣.
١١ - أبو علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.
١٢ - سيبويه، الكتاب، ١٢/١.
١٣ -الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٧.
١٤ -الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٥٧.
١٥ -الزمخشري، المفصل، ج ٨، ص: ٣.
١٦ - ابن يعيش، شرح المفصل، بدون تحقيق، إدارة ال الطباعة المنيرية، مصر بدون تاريخ، ج ٣، ص: ٩.
١٧ -الزمخشري، المفصل، ج٣، ص: ١٢.
١٨ -ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص : ٩.

أما إذا انتقلنا إلى الأندلس حاضنة النحاة، والفلاسفة، والمتكلمين، والمناطقة نجد نحويا من النحاة الكبار يعيد تلك الإشكالية إلى مجال البحث والنظر ويضعها في سكتها التاريخية؛ حيث يستدعيها بكل أصولها ومفاصلها. إنه أبو القاسم السهيلي في كتابه نتائج الفكر؛ فبعدما يحدد مراتب الوجود في أربعة: الوجود في الأذهان، والوجود في الأعيان، والوجود في اللسان، والوجود في الكتابة، و يقر بتعدد الموجودات كذلك، فمنها ما ينتمي إلى عالم الأذهان كالعلم والإرادة، ومنها ما ينتمي إلى عالم الأعيان كرجل، وفرس، وقد وضع للدلالة عليهما أسماء وعبارات تنتمي إلى اللسان تخبر عنها وتسمها وتعلمها؛ فانتظمت الموجودات إلى أسماء ومسميات، فحقيقة الأسماء لفظية وحقيقة المسميات حقيقية، ولذلك فالاسم ليس هو المسمى.

حيث يقول السهيلي: [١٩]: «الاسم الذي هو "السين" و"الميم" عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان- إن كان من المحسوسات- كزيد وعمرو- وفي الأذهان- إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة-. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان. بما يترجم عنه، ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته، ثم ذلك الشيء المعبر عنه وهو الشخص مثلا، كما استحق بأن يكون له عبارة بين المتخاطبين يترجمون بها عنه، وهي "الزاي" و"الياء" و"الدال" من قولك "زيد" مثلا، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه، لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الآذان.

فاللفظ المؤلف من "ألف" الوصل، و"السين" و"الميم" عبارة عن اللفظ المؤلف من "الزاي" و"الياء" و"الدال" مثلا. عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو "الزاي" و"الياء" و"الدال" هو الاسم، وقد صار أيضا ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو "السين" و"الميم" عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذلك الاسم أيضا غير المسمى. وقد صرح بذلك سيبويه وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه، ...). من خلال هذا النص يبدو أن السهيلي يواصل السير على هدى من سبقه من النحاة بالقول بأن الاسم يخالف المسمى ولا يمكن أن تربط بينهما رابطة حلولية اتحادية فتحل الأسماء في مسمياتها وتتحد بها. إن الأسماء مجرد حلية وسمة نحلي، ونسم بها المسميات حتى لا تختلط هوية تلك المسميات وماهياتها على مستوى مراتب الوجود كلها.

أما بخصوص الأصوليين فيمكن استحضار ابن قيم الجوزية في كتابه بدائع الفوائد[٢٠] ؛ حيث عمل على إعادة ما ذهب إليه السهيلي في كتابه نتائج الفكر .وبعد وضع تلك الإشكالية في سياقها المعاصر وسياقها التاريخي؛ سننتقل بعد ذلك إلى الكشف عن بنيتها الحجاجية عند الفقيه النحوي أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الذي خصص

[١٩] - أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر، ص، ٣٠.

[٢٠] - ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ١٦/١.

مقالة خاصة للنظر في أوجه التباين والتوافق بين الاسم والمسمى[٢١]بعد أن سأله سائل ملحا عليه من أجل الإدلاء بدلوه في تلك القضية الشائكة والتي كثر فيها الرفض والقبول وتباينت فيها الرؤى ، وأضحت مجالا للأخذ والرد والترافع، ولم يتبين فيها الكوع من البوع؛ حيث يقول[٢٢]: سألتني– ...–عما كثر فيه خوض الخائضين من أمر الاسم والمسمى، وقلت: كيف يصح أن أحدهما هو الآخر، وذلك محال في الظاهر، لأن العبارة غير المعبر عنه باتفاق؟ ولو صح أن يكون الاسم هو المسمى لوجب أن يروى من قال: ماء، ويشبع من قال: طعام، ويحترق من قال: نار، ويموت من قال: سم، كما قال ابن جدار[٢٣].

[المخلع]

هيهات يا أخت آل بم غلطت في الاسم والمسمى

لو كان هذا وقيل: سم مات — إذن — من يقول: سما

ولعمري! لقد جرت في القضية، وملت مع العصبية، فإني لا أعلم أحدا من أصحابنا قال: إن العبارة هي المعبر عنه، فيلزم من قولهم ما أردت أن تقول. وإنما قالوا: إن الاسم هو المسمى على وجه غير الوجه الذي ذهبت إليه، حسب ما تراه من كتابنا هذا ونقف عليه.

*** تحديد الاسم عند ابن السيد البطليوسي**

لقد أطر ابن السيد البطليوسي النحوي هذه الإشكالية تأطيرا فلسفيا متدرجا في بيانها عبر الحجاج والترافع عنها بدءا بالمستوى الحسي مرورا بالمستوى اللغوي ووصولا إلى المستوى الدلالي الإشكالي. فهو ينكر في البداية أن يكون الاسم هو المسمى معللا ذلك بأن الاسم هو عبارة المسمي التي أراد بها تسمية الشيء المسمى وهو المعبر عنه باتفاق. مستدلا على صحة هذا النهج بأنه لو كان غير ذلك لتمت تلبية حاجة المحتاجين بمجرد تعداد أسماء الأشياء التي يحتاجونها؛ وبالتالي سيروى من العطش من قال: ماء، وسيبرأ من المرض من قال: دواء، وسيموت من قال: سم .

ثم بعد ذلك يصف من يوافق بين الاسم والمسمى بأنه قد حكم بالظلم في تلك القضية، وتعصب لمذهبه، حيث لا يوجد من أصحابه النحويين كالإمام السهيلي وغيره من يقول بأن العبارة هي المعبر عنه، إذ يستنتج المدعي تلك الدعوى الباطلة منها بأن الاسم هو المسمى. وهو في ذلك – أي البطليوسي –يقر ويعترف في الوقت ذاته بأنه يمكن القول بذلك القول، ولكن من وجه آخر يحتاج إلى مزيد بيان.

*** علاقة الاسم بالمسمى**

إن علاقة الاسم بالمسمى عند البطليوسي النحوي تحتمل وجوها متعددة، رغم نصه على المبدأ الثابت في القضية وهو مغايرة الاسم للمسمى. وهذا يقتضي تزيلها تزيلا صحيحا بالبحث في أوجه التباين والتنافي بين قطبيها السيميائيين. حيث يقول الفقيه النحوي البطليوسي[٢٤]:وقد

[٢١] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٣.

[٢٢] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٣.

[٢٣] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٣.

[٢٤] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٣-٩٤.

تأملت القولين على شدة ما بينهما من التباين والتنافر، فوجدت كل واحد منهما [يصح].

من وجه غير الوجه الذي يصح منه الآخر، وقسمت الكلام في ذلك على أربعة أبواب: –

الأول منها: أذكر فيه كيف يكون الاسم غير المسمى. والثاني: أذكر فيه كيف يكون الاسم هو المسمى. والثالث: أذكر فيه كيف يكون المسمى هو التسمية. والرابع: أذكر فيه كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى.

تنتظم إذن القضية عند البطليوسي، في أربعة أبواب تكشف عن معالمها في علاقتها بعوالمها اللغوية اللسانية والمنطقية. فكيف ذلك؟

*** الاسم غير المسمى**

يحدد البطليوسي في الوجه الأول ويبين كيف يكون الاسم غير المسمى؛ واصفا هذا النوع بأشهر الأنواع الأربعة عند الجمهور؛ فلذلك قدم القول فيه حيث يقول [٢٥]:. اعلم أن الاسم الذي يقال: إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه، وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل: ما اسمك؟ وعرفني باسمك لأنه ليس يريد أن يعلمه بذاته ما هي؟ وإنما يلتمس منه أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه، المشار بها إلى ذاته، وكذلك قولهم: محوت اسم زيد من الكتاب، وأثبت اسمه في الديوان، فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطرارا، لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها، والاسم والتسمية في هذا الكتاب لفظان مترادفان على معنى واحد، كما يقال: سيف، وحسام، وصمصام،.

يستحضر البطليوسي الإطار اللساني التداولي الاستعمالي لتزيل ذلك الحكم اللغوي تزيلا صحيحا وذلك باستدعاء المتكلم والسامع والرسالة الموجهة من الأول إلى الثاني. حيث إن الاسم علامة وسمة وصناعة لفظية من أجل التمييز بين المسميات والإشارة إليها، وليست هي الذوات والأشياء ذاتها. فالاسم بذلك عملية تسمية فقط للأشخاص والأشياء ؛ وقد يبدو أن الاسم يرادف التسمية إلا أن الأمر يختلف ؛ لأن التسمية هي مصدر للفعل سمى التي يتم توزيع الأسماء بموجبها على المسميات ؛ إذ يقول [٢٦] : والاسم ههنا — وإن كان يفيد ما تفيده التسمية — فبينهما فرق؛ وذلك أن التسمية مصدر من قولك: سميته أسميه تسمية، فأنا مسم، وهو مسمى. كذلك: سويته أسويه تسوية، فأنا مسو، وهو مسوى. والاسم ليس بمصدر، لأنه يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء، كـــ "زيد" و "عمرو" "جوهر" و"عرض".

يحشد البطليوسي حججا لغوية وأدلة لغوية لتقوية منحاه الحجاجي في القضية حيث يقول [٢٧]: فمما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [الأعراف ١٠: ١٨٠]. يريد التسميات. ومن ذلك قوله

[٢٥] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٣-٩٤.
[٢٦] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٤.
[٢٧] - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ٩٤.

صلى الله عليه وسلم[٢٨]. "لله تسعة وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة"، ولو كان الاسم –ههنا– المسمى لكان الله تسعة وتسعين شيئا، وهذا كفر بإجماع. إذ يحذر من وافق وطابق بين الاسم والمسمى فإنه يكون مهددا بالكفر وذلك بإخضاع هذا الحكم إلى سلطة مرجعية تتمثل في الإجماع .

كما أن من هذا الوجه قول عائشة للنبي –عليه السلام–: "والله يا رسول الله: ما أهجر إلا اسمك"[٢٩].أي أنها لا تهجره كذات وكجسم وإنما تهجر اسمه دون حقيقته. وإذا كان هذ المذهب الأول هو المشهور وهو الأصل المقيس عليه؛ فإن باقي المذاهب ما هي إلا فروع تقاس على ذلك الأصل؛ فهل يمكن اعتبار الوجوه الأخرى مجرد فروع ترد إلى الوجه الأول؟.

*** الاسم هو المسمى**

بعد أن بين البطليوسي أن الاسم يغاير المسمى وينافيه؛ فإنه سينتقل إلى بسط أوجه تطابق الاسم والمسمى؛ حيث يقول[٣٠]: ولكن يقال: الاسم هو المسمى على معان ثلاثة: منها ما يجري مجرى المجاز، ومنها ما يجري مجرى الحقيقة. إذ يفصل في ذلك بأنه يخضع لمعيارين هما: معيار الحقيقة ومعيار المجاز، كما أنه وفقا لذلك يتم احتمال ثلاثة أوجه لذلك؛ فالوجه الأول منها: أن [العلة] [٣١]. التي أوجبت وضع الأسماء على المسميات إنما هي مغيبها عن مشاهدة الحواس لها. ولو كانت الأشياء كلها بحيث تدركها الحواس لم يحتج [إلى]. الأسماء، ولكن لما لم تمكن مشاهدة الأشياء كلها احتاج من شاهد [شيئا] // أن يخبر عنه من لم يشاهده، فأوجب ذلك وضع الأسماء باتفاق، أو لمعنى آخر على الخلاف في ذلك، فقيل: رجل، وفرس، وحمار، ونحو ذلك، فصارت هذه الأسماء تنوب في تصور المعاني في نفوس السامعين مناب المسميات أنفسها لو شاهدوها. فإذا قال القائل: رأيت جملا، تصور من هذا الاسم في نفس السامع ما كان يتصور من المسمى الواقع تحته لو شاهده، فلما ناب الاسم من هذا الوجه مناب المسمى في التصور، وكان المتصور من كل واحد منهما شيئا واحدا، جاز من هذا الوجه أن يقال: إن الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل، وإن كنا لا نشك في أن العبارة غير المعبر عنه، فهذا وجه.

*** علة تطابق الاسم مع المسمى**

فحسب البطليوسي أن هذا الوجه النحوي الثاني الذي يتطابق فيه الاسم مع المسمى يرجع إلى علتين لغويتين هما:–

١– علة التسمية وقيامها مقام الإشارة إلى الأشياء الحاضرة أمام المخاطب والمخاطب؛ فعلى هذا الوجه نجد أن هناك تطابقا بين الإشارة وحركة المشير والمشار إليه، وقياسا على ذلك فإن الأسماء فهي تتطابق مع مسمياتها.

٢– علة التصور؛ حيث تتجلى الوظيفة التواصلية الأساسية للأسماء في مساعدة المخاطبين المنتمين إلى البيئة اللغوية نفسها في تصور الأشياء ذاتها عند التخاطب فيما بينهم، حيث يستحضرون التصورات المرتبطة بتلك المسميات بمجرد النطق بأسمائها رغم إقراره وإصراره على أن الدال ليس هو المدلول.

---

٢٨ - نفسه، ص: ٩٤.
٢٩ - نفسه، ص: ٩٥.
٣٠ - نفسه، ص: ٩٦.
٣١ - نفسه، ص: ٩٦.

وبالتالي فالتصور المرتبط بالشيء ليس هو الشيء ذاته في الواقع.

*** أوجه المطابقة بين الاسم والمسمى**

ينتقل البطليوسي بعد ذلك إلى تحديد أبعاد الوجه الثاني؛ حيث يقول [٣٢]: أكثر ما يتبين في الأسماء التي تشتق للمسمى من معان موجودة فيه، قائمة به، كقولنا لمن وجدت فيه الحياة: حي، ولمن وجدت فيه الحركة: متحرك، ونحو ذلك. فالاسم في هذا النوع لازم للمسمى، يرتفع بارتفاعه، ويوجد بوجوده. ألا ترى أن الحياة إذا بطل وجودها من الجسم بطل أن يقال له: حي، وإذا بطل أن يقال له: حي بطل أن تكون به حياة؟! وكذلك إذا بطل وجود الحركة في الجسم بطل أن يقال له: متحرك، وإذا بطل أن يقال له: متحرك بطل أن تكون فيه حركة؟ فيجوز من هذا الوجه أيضا أن يقال: إن الاسم هو المسمى، إذا كان يوجد بوجوده، ويرتفع بارتفاعه على ضرب من التأويل، وإن كنا لا نشك أن العبارة غير المعبر عنه، فهذا من باب ملازمة الاسم للمسمى.

ينطبق الوجه النحوي الثاني، إذن، على الصفات التي تتنزل منزلة الأسماء المشتقة من تلك المسميات؛ حيث تدل تلك الصفات على معنى موجود في ذوات تلك المسميات؛ فيتطابق الاسم والمسمى حينئذ ويرتبطان بعلاقة تلازم وتداع؛ فإذا حلت صفة الحياة في شيء فهو يسمى حيا، وإذا حلت الحركة في شيء يسمى متحركا. فالأسماء هنا بمثابة صفات مشتقة من طبيعة المسميات وهي بذلك تخبر عنها وتقوم مقامها فكل ذي حياة فهو حي، وكل ذي حركة فهو متحرك.

يواصل البطليوسي إظهار وبيان أوجه المطابقة بين الاسم والمسمى، فبعدما كشف عن ملابسات الوجهين الأولين سينتقل إلى الكشف عن الوجه الثالث؛ حيث يقول [٣٣]:والوجه الثالث: أن العرب قد تذهب بالاسم إلى المعنى الواقع تحت التسمية، فيقولون: هذا مسمى زيد، [أي]. هذا المسمى بهذه اللفظة التي هي: الزاي، والياء، والدال.

ويقولون في هذا المعنى: هذا اسم زيد، فيجعلون الاسم والمسمى في هذا الباب مترادفين على المعنى الواقع تحت التسمية، كما جعلوا الاسم والتسمية في الباب الأول مترادفين على العبارة. يتم استعاضة الاسم بالمسمى مع العلم أن المسمى واحد؛ وهذا الوجه شكلي لا يؤثر على مضمون القضية وجوهرها. لأنه لا يحتاج إلى القرائن المقالية أو المقامية من أجل المطابقة بين الاسم والمسمى . لكنه في المقابل هناك حالات تستدعي مراعاة القرائن الحالية والمقامية من أجل المماهاة بين الاسم والمسمى.

*** مرادفة الاسم للمسمى**

وفي ذلك يقول البطليوسي [٣٤]: وهذا باب طريف. من كلام العرب يحتاج إلى فضل نظر، ويجيء في كلام العرب على ضربين أحدهما: صرح فيه بلفظ الاسم حتى بان لمتأمله. والثاني: لم يصرح فيه بلفظ الاسم، ولكنه موجود من طريق المعنى.

---

٣٢ - نفسه، ص: ٩٧.
٣٣ - نفسه، ص: ٩٧.
٣٤ - نفسه، ص: ٩٧.

يقدم البطليوسي بعد ذلك أدلته على كل نوع ؛ حيث يبدأ بالنوع الأول قائلا: –

فمما صرح فيه بلفظ الاسم قول ذي الرمة[٣٥]:–

[البسيط]

كأنها أم ساجي الطرف أحدرها مستودع خمر الوعساء مرخوم

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم

فالشاعر هنا يصرح بأن غزالا استودعته أمه وسط الأشجار والنباتات؛ فتناديه أمه بصوته الذي يدل على ذاته ، فهو لازم من لوازم هاته الأخيرة ؛ حيث صوته وهو صغير "ماء" فطابق الاسم هنا المسمى . فماء هو الظبي الصغير. إن هذا التطابق والاتحاد بين طرفي التسمية يظل محكوما بالسياق والمقام، وكذلك بالقرينة المقالية المتمثلة في المفعول به مبغوم به باعتبار أن البغام صوت الظبي.

ويعزز البطليوسي هذا الوجه بشاهد آخر هو قول لبيد[٣٦]:

[الطويل]

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

تقديره: إلى الحول، ثم مسمى السلام عليكما؛ أي: ثم الشيء المسمى سلاما عليكما، فصارت الفائدة من قوله: ثم "اسم السلام عليكما" مثل الفائدة من قول جرير.

[الكامل]

يا أخت ناجيـــة السلام عليكم قبل الرحيل وقبل لوم العذل[٣٧]

فالاسم في هذه المواضع هو المسمى بعينه، وهما مترادفان على معنى واحد، كما كان الاسم والتسمية في الوجه الأول. لكن البطليوسي لا يغفل بتاتا التأويلات المشاكسة المعاكسة لتأويله ؛ إذ يستحضر تلك التأويلات قائلا: وقد تأول الناس في هذه الأبيات تأويلين غير التأويل الذي ذكرنا[٣٨]:

*** تأويل الحذف والزيادة في علاقة الاسم بالمسمى**

١– أحدهما: تأويل أبي عبيدة معمر بن المثنى؛ وذلك أنه كان يذهب إلى أن الاسم في هذه المواضع زائد، والتقدير عنده: تداعين بالشيب وداع يناديه بالماء وإلى الحول، ثم السلام عليكما،

٢– التأويل الثاني: حكاه ابن جني[٣٩]، عن أبي علي الفارسي، وهو أنه كان يحمل هذه الأبيات على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير عنده يناديه باسم معنى الماء، واسم معنى الماء هو الماء بعينه،

إن التأويل النحوي عند أبي عبيدة وعند ابن جني ينبني على الزيادة والحذف، وذلك ألا التطابق بين الاسم والمسمى وهذا توجيه للقضية يتساوق والمبدأ المؤطر للإشكالية بالنسبة لهما.

إذا كان النوع الأول ينطلق فيه من الدال إلى المدلول للمماهاة بين الاسم والمسمى؛ فإن النوع الثاني ينطلق فيه من المدلول من أجل المطابقة بينهما.

---

٣٥ - نفسه، ص: ٩٨.
٣٦ - نفسه، ص: ١٠٠.
٣٧ - نفسه، ص: ١٠٠.
٣٨ - نفسه، ص: ١٠٠.
٣٩ - نفسه، ص: ١٠٠-١٠١.

وفي ذلك يقول[٤٠] : –

وأما النوع الثاني الذي لم يصرح فيه بذكر الاسم إلا أنه موجود من طريق المعنى، فمنه قولهم: –

"كتبت اسم زيد"، فليس المراد أنه كتب اسم هذه اللفظة التي هي الزاي والياء / والدال، إنما يريد أنه كتب هذه اللفظة التي هي المسمى الواقع تحتها، فأقام اللفظة التي هي الاسم مقام المعنى الواقع تحتها، ولا يصح تأويله إلا على ذلك. وإن لم تقل ذلك لزمك أن تجعل للتسمية تسمية، وللعبارة عبارة.

وكذلك قولهم: "رأيت زيدا" إنما يريدون رأيت المعنى الواقع تحت هذه اللفظة، وعلى هذا مجرى كلام العرب وغيرهم. فلما كان المسمى من هذه الجهة لا سبيل إلى تصويره في نفس من تخاطبه إلا بواسطة اسمه، جاز من هذه الجهة أن يقال: إن الاسم هو المسمى، وإن كان العلم محيطا بأن اللفظ ليس المعنى الواقع تحته.

فالمقصود هنا بالقصد هو المسمى؛ لأن المقام وسياق الحال لا يدع مجالا لتأويل الاسم تأويلا لفظيا؛ بل التأويل المحتمل والراجح هنا في المثالين الأول و الثاني هو ذات زيد وليس العبارة المصوغة من اللفظ.

*** علاقة الاسم والمسمى بالتسمية**

إذا كان البطليوسي قد قدم البنية الاستدلالية الأولى الحاضنة لعلاقة المنافاة والمغايرة بين الاسم والمسمى في الباب الأول، وأردفه بالبنية الاستدلالية الثانية الحاضنة لأوجه المطابقة والموافقة بين الاسم والمسمى؛ فإنه سيعمد كذلك إلى طرح البنية الحجاجية الحاضنة للتسمية في علاقتها بالاسم والمسمى. وتنتظم تلك البنية في بابين هما: الباب الثالث الموسوم بتبيين كيف يكون المسمى بمعنى الاسم الذي يراد به التسمية؟. والباب الرابع المعنون بتبيين كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى؟.

حيث يورد الأول قائلا[٤١] :هذا الباب، ينكره أكثر من يسمعه ممن لم يتميز في معرفة كلام العرب حتى يتبين له وجهه، وهو شيء يخص اللغة العربية، ولا يكاد يوجد في شيء من سائر الألسنة، ولا غناء له في الغرض الذي يقصده المتكلمون في الاسم والمسمى وإنما ذكرنا هذا وشبهه لنستوفي الكلام في هذا الشيء، الذي قصدناه.

اعلم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين – فيما أعلمه – أن كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي مصدره على مثال مفعوله قياسا مطردا، كقولك:

انطلق انطلاقا، ومنطلق، والمفعول: منطلق به، وأدخل إدخالا ومدخلا، والمفعول مدخل، ومزقته تمزيقا وممزقا، وسرحته تسريحا ومسرحا، قال الله تعالى: ﴿وندخلكم مدخلا كريما﴾. [النساء ٤: ٣١] وقال: ﴿ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق﴾. وقال تعالى: ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾.

ويروى عن أبي حاتم أنه قال: قرأت على الأصمعي شعر العجاج فلما انتهيت إلى قوله: –

[الرجز]

جأب ترى بليته مسحجا

---

٤٠ - ابن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، الرسالة الثانية، الفرق بين الاسم والمسمى، تحقيق: وليد محمد السراقبي، ص: ١٠٢.

٤١ - نفسه، صص: ١٠٥- ١٠٨.

رد علي فقال: تليله، قلت له، ما قرأت على أبي زيد إلا هكذا. فقال: وما يكون "مسحج"، فقلت له: مصدر: فقال هذا لا يجوز. فقلت له: ألم يقل جرير:

[الوافر]

ألم تعلم مُسرحي القوافي؟

فكأنه أراد تقليل ذلك وإنكاره. فقلت له: قد قال الله – تبارك وتعالى-: ﴿ومزقناهم كل ممزق﴾ [سبأ ٣٤:١٩]، فسكت. وإنما أوتي الأصمعي من ضعفه في صناعة النحو، فقال على قياس ما ذكرناه: سميته، أسميه تسمية ومسمى، كما تقول: سويت الشيء أسويه تسوية ومسوى. وتقول: أعجبني مسمى ابنك عمرا، كما تقول: أعجبني تسمية ابنك محمدا، فيكون الاسم والمسمى والتسمية في هذا الباب ثلاثة أسماء مترادفة على معنى واحد.

*** الاسم والمسمى والتسمية أسماء مترادفة**

ينطلق البطليوسي في هذا الوجه من تحديد الموقف الغالب وهو الإنكار، ثم يؤكد أنه خاصية ترتبط باللغة العربية وأن البحث والنظر يقتضي التطرق لذلك. ثم يثبت أن إجماع الكوفة والبصرة حول اطراد اشتقاق المصادر من الرباعي ويكون ذلك على مثال المفعول، أي على وزنه. حيث يقدم أمثلة على ذلك كسمى تسمية ومسمى. إلا أن الأصمعي ينكر ذلك خصوصا وزن المفعول ويتهمه صاحب المقالة بالضعف في النحو، وأن ذلك يرد على نحو قياسي مطرد وخير دليل على ذلك الشاهد القرآني الذي يوجد به الفعل مزق؛ حيث ورد مصدره هنا على صيغة المفعول ممزق. بناء على ذلك المسار الحجاجي اللغوي يخلص البطليوسي إلى المرادفة بين الاسم والمسمى والتسمية. وإذا كان في هذا الوجه يرادف بين عناصر ذلك الثالوث الإشكالي؛ فكيف تعامل معهم في الوجه الرابع؟

*** الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى**

يعنون البطليوسي هذا الباب بقوله [٤٢]: تبيين كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى؟ يبدو أن البطليوسي استعان هنا بشجرة فورفوريوس لتجنيس تلك المشتقات بشكل مترادف؛ ولكن بنوع من التراتبية الخاضعة لثنائية الجنس والنوع. فكل مسمى يخضع لعملية تسمية؛ فيصير له اسم يوضع وضعا عليه. وهو بذلك يقدم لنا مثال الحي والإنسان وزيد. فالحي جنس للاحقين، والإنسان نوع للأول، وزيد فرد من أفراد ذلك النوع. فالاسم بإضافته إلى الحي يكون مسمى؛ لأنه فوقه، وبإضافته إلى زيد يكون اسما، وكذلك إضافته إلى الإنسان يكون مسمى.

ويوضح البطليوسي ذلك قائلا[٤٣] :اعلم أن قولنا: اسم، لفظة تجري مجرى الجنس والنوع، لأنها تقع على جميع الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني كجوهر. وعرض. ورجل وفرس، وزيد، وعمرو. كل واحد من هذه الألفاظ يقال له: اسم، وهو تسمية لما تحته من معناه، فيكون بإضافته إلى الاسم الذي فوقه مسمى، ويكون بإضافته إلى المعنى الذي تحته تسمية واسما.

إن البطليوسي النحوي يجعل التسمية والاسم في كفة والمسمى في كفة أخرى، ومثال ذلك قولنا: "زيد"، و // "إنسان"، و "حي"، فإنك تجد الإنسان الذي هو واسطة بين "زيد" أو "الحي" مسمى إذا كان يقال عليه: الحي، واسما إذا

[٤٢] - نفسه، ص: ١٠٨.

[٤٣] - نفسه، ص: ١٠٨-١٠٩.

كان يقال: "زيد"، وتجد "زيدا" و "الإنسان" وإن كان أحدهما مسمى والآخر اسما له – قد تساويا في أنهما مسميان للحي إذا كان (الحي) يقال على كل واحد منهما. وتجد الحي الذي هو اسم للإنسان، والإنسان الذي هو مسمى له قد تساويا في أنهما اسمان لزيد، فيجوز من هذه الجهة أيضا أن يقال: إن الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل، وإن كان غيره من جهة أخرى.

لكن في الختام؛ رغم المكاسب الحجاجية واللغوية التي حققها البطليوسي نتيجة بسط دعواه المتمثلة في علاقة الاسم بالمسمى والتسمية؛ فإنه يختتم مقالته بجعلها موضع إشكال وتشاكل من جديد؛ حيث يعترف بأن مراميه الحجاجية كانت تتحدد في تبيين كيفية القول بأن الاسم هو المسمى أو هو غيره. أما الإشكال الآخر الأعوص المحير المتمثل في معرفة الاسم هل هو المسمى أو غيره يظل مفتوحا على كل الاحتمالات والتأويلات. وتم تأجيل النظر فيه إلى وقت لاحق؛ حيث يقول [٤٤]: فهذا ما حضرني – أعزك الله – من القول في الاسم والمسمى. وأما الثمرة والنتيجة من معرفة الاسم هل هو المسمى أو هو غيره؟ فإنا ضربنا عن الخوض فيه لأن غرضنا في هذه المقالة إنما كان تبيين كيف يقال: إن الاسم هو المسمى، وكيف يقال: إنه غيره، وأن كل واحد من القولين صحيح.

*** خاتمة**

لقد تمكن ابن السيد البطليوسي النحوي من بسط دعواه النحوية في مسألة الاسم والمسمى والتسمية من حيث تحديدها وعلاقتها، انطلاقا من أربعة أوجه متباينة ومتفرعة؛ وقد صاغ الإشكالية المتحكمة في الموضوع من خلال الاستدلال على أن الاسم هو المسمى أو هو غيره؛ على اعتبار أن كلا القولين صحيحان، حيث قال:" فهذا ما حضرني _أعزك الله_..." مصرحا بأن الثمرة المستفادة من مناقشة هذه المسألة لم يتطرق إليها؛ وإنما حسبه التبيين والتوضيح والاستدلال على صحة القولين. وبذلك يتضح أن إشكالية تحديد الاسم في علاقته بالمسمى هي إشكالية مفتوحة وممتدة فهي يمكن أن تكون موضع نظر في جل العلوم منها علم النحو، وعلم الكلام، وعلم أصول الفقه، والفلسفة، والمنطق، ولا يقتصر الأمر على النحويين وعليه يمكن أن تنفتح هذه الإشكالية على المجالات المعرفية السالفة الذكر، والنظر في كيفية المقاربة والبحث فيها من زوايا مختلفة، وبطرق استدلالية متباينة.

*** المراجع**

ابن منظور، لسان العرب، (سمو). دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، بيروت، ١٩٩٣.

ابن يعيش، شرح المفصل، بدون تحقيق، إدارة ال الطباعة المنيرية، مصر بدون تاريخ.

الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (سمو). ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، ط٤، دار عالم الكتب، ١٩٩٦م.

وليد مهد السراقبي، التداخل الدلالي بين الاسم والمسمى والتسمية في التراث العربي، مجلة جامعة قطر للتراث، العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٥م.

ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي (د.ت).

[٤٤] - نفسه، ص: ١٠٩.

أبو القاسم السهيلي، (٥٨١ هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الجواد، الشيخ علي محمد معوط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.

أبو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ)، المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، حققه محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٥م.

أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٦١): رسائل في اللغة، قرأها وعلق عليها -وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٧م.

الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.

حمد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

علي بن عقيل البغدادي، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.